الأمم المتحدة

A/59/270

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٦ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمول التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يعد هذا التقرير استكمالا وتحديثا للاستعراض الشامل لتنفيذ توافق آراء مونتيري الوارد في تقرير الأمين العام إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، المعقود في نيويورك، في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بالرغم من كونه تقريرا مستقلا بذاته. وهو يعد أيضا استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٨. ويتعين أن يُقرأ بالاقتران مع تقارير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/59/218)، وعن أزمة الدين الخارجي والتنمية (A/59/219)، وعن التجارة الدولية والتنمية (A/59/305)، ومذكرة الأمين العام عن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية (A/59/272)، وتقرير الأمين العام للأونكتاد عن الاتجاهات العالمية والتوقعات المستقبلية للسلع (A/59/304). وهو يعكس تقدما غير منتظم في تحقيق الأهداف المحددة في توافق آراء مونتيري، مما يشير إلى استمرار ضرورة تعزيز جهود التنفيذ في جميع مجالات توافق الآراء: المجال الوطني والمجال الدولي ومجال الأنظمة. ومن ثم تظل التوصيات الواردة في التقرير السابق (A/58/216) صالحة اليوم.

* A/59/150.

** أُعد هذا التقرير بالتشاور مع الأطراف المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية، وقدم إلى خدمات المؤتمرات في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

051004 041004 04-46203 (A)
0446203

أولا – مقدمة

١ – يعد هذا التقرير استجابة للفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي أيدت الجمعية العامة موافقتها على عقده في قرارها ٢١٠/٥٦ باء، التي طُلب فيها إلى الأمين العام تقديم تقرير سنوي عن متابعة الجهود التي تبذلها جميع الأطراف ذات الصلة التي لها مصلحة في تمويل عملية التنمية؛ واستجابة للقرار ٢٣٠/٥٨، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك تنفيذ ذلك القرار، يعد بالتعاون الكامل مع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة. ويقدم التقرير سردا للمبادرات والالتزامات المتخذة من قِبَل الحكومات والأطراف المؤسسية وغير المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة، منذ أن قدم الأمين العام تقريره السابق (A/58/216). ويستفيد التقرير من المساهمات المتلقاة من الأطراف المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة، وقد جرى إعداده بالتشاور والتعاون مع هذه الأطراف. لكن، وكما حدث في السنوات السابقة، لا تمثل الأفكار المقدمة بالضرورة آراء جميع الأطراف التي جرى التشاور معها، بينما تتحمل الأمم المتحدة وحدها المسؤولية عن محتويات هذا التقرير. وتُعرض المعلومات التفصيلية عن الأنشطة المتعددة الأوجه التي ينفذها أصحاب المصلحة متابعة للمؤتمر، على موقع الإنترنت المعني بالتمويل والتنمية، حيث يجري استكمالها وتحديثها بصورة منتظمة، وذلك على العنوان التالي: www.un.org/esa/ffd.

٢ – ويمثل توافق آراء مونتيري اتفاقا فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعترف فيه بضرورة أن تكون الإجراءات المضمنة في الأفرع المتعددة لتوافق الآراء، والرامية إلى كفالة توفير التمويل للتنمية، ذات طبيعة منهجية وتعاضدية متبادلة. غير أن التنفيذ لا يزال متفاوتا حتى هذا التاريخ، ولا يزال من الضروري إدخال تحسينات كبيرة على تنسيق الجهود الإنمائية. وهناك اتفاق عام الآن، على أن مضاعفة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، قياسا إلى مستوياتها في عام ٢٠٠١، يمثل الحد الأدنى لمتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهناك اعتراف عام أيضا بأن استيفاء هذه الأهداف لن يعدو أن يكون مجرد معالجة لأعراض تخلف التنمية في غالبية الدول الأعضاء. وستكون هناك حاجة لإيجاد تمويل إضافي كي تتمكن هذه الدول من النهوض بأعباء خدمة الدين وتحقيق النمو المستقر المطلوب كمرتكز لحدوث زيادة دائمة في مستوى دخل الفرد. وبينما اتخذت غالبية البلدان النامية خطوات هامة تجاه تحسين بيئاتها الداخلية، استعدادا لزيادة التمويل من أجل إحداث النمو، إلا أن النتائج المتحصل عليها خيبت أعمال بلدان كثيرة، كما أن الزيادة في تدفقات التمويل لم تكن كافية لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار البعض إلى هذه المسألة بمسمى ”عجز تنمية“ مونتيري. وبالرغم من تعزيز البلدان المتقدمة لمساعدتها الرسمية للبلدان

النامية، وبرغم أن العديد منها حدد تواريخ مستقبلية مستهدفة لتحقيق هدف الوصول بالمساعدة الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، فإن الزيادات الفعلية في صافي تدفقات التمويل جاءت صغيرة، في السياق العام لتراجع المستويات المتدنية للتدفقات المالية من القطاع الخاص إلى مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات ذات القيمة السالبة للحافظات. وبينما يحظى الزخم المتجدد الرامي إلى بدء برنامج عمل الدوحة بالقبول، إلا أن هناك حاجة لاستمرار الجهود المتعددة الأطراف في عملية التفاوض، بغية كفالة تحقيق البُعد الإنمائي للبرنامج بشكل كامل. وأخيرا، وكما اعترفت الدول الأعضاء، هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات بغية كفالة إحراز تقدم في مجال المسائل الشاملة التي يُغطيها توافق آراء مونتيري، بما في ذلك الالتزام بمواصلة تعزيز ترابط ومنهجية أنظمة النقد والتمويل والتجارة العالمية، باعتبارها مكملة للجهود الإنمائية الوطنية.

ثانيا – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٣ – تمكن عدد كبير من البلدان النامية من زيادة جهوده الرامية إلى تحسين مختلف جوانب الحكم، بالرغم من تفاوت النتائج على نطاق هذه البلدان. فبينما حققت بعض المناطق والبلدان مكاسب في إقامة السلم والأمن، من خلال الجهود الإقليمية في حالات كثيرة، إلا أن الاضطرابات المدنية والصراعات العسكرية لم تنقطع، أو ازدادت حدتها، في عدد من المناطق، مما أدى إلى قيام معوقات خطيرة في طريق الإصلاحات المؤسسية وترشيد الحكم.

٤ – وأُحرز تقدم في إعداد الأنظمة السياسية التشاركية، إلا أن النتائج كانت أكثر تواضعا فيما يتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة في مجال الحكم، وبسط سلطة القانون، والحد من الفساد[١]. واعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٤/٤٨ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفُتح باب التوقيع عليها في المؤتمر السياسي الرفيع المستوى، الذي عُقد في ميريدا بالمكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ووقَّع عليها حتى تاريخ كتابة هذا التقرير ١١١ بلدا، وانضمت إليها أربعة أطراف[٢]. ويتواصل تنفيذ مبادرات في مجال التعاون الإقليمي، تعالج أيضا المسائل المذكورة أعلاه[٣]، كآلية النظراء الأفارقة الاستعراضية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥ – واستمرت بلدان نامية كثيرة في إحراز تقدم في جهودها الرامية إلى صياغة وتنفيذ سياسات داخلية تتعلق بتحسين الإدارة المالية واستخدام الموارد العامة في مجال النفقات الاجتماعية والاستثمار في التنمية، يكون من شأنها الإفضاء إلى تحقيق نمو اقتصادي وإيجاد فرص للتوظيف والحد من الفقر في الأجل الطويل، حسبما يدعو إليه توافق آراء مونتيري.

وبالرغم من أن النتائج جاءت متباينة، إلا أن بلدانا نامية كثيرة استمرت في إحراز تقدم تدريجي في مجال إصلاح إدارة المالية العامة، من خلال اعتماد وتحسين تنفيذ أطر مالية متوسطة الأجل، بغية تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الشؤون المالية. ومكّن هذا من تقوية الروابط بين الموارد المالية والتنمية وأهداف الحد من الفقر. وتمكن بعض البلدان ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض من تحقيق استقرار إنجاز الخدمات الاجتماعية وإعداد الميزانية بصورة أفضل من أجل الإنفاق على الهياكل الأساسية. وتشير التجارب الحديثة في هذه البلدان إلى أن التنفيذ يعتبر تحديا ويشكل بالضرورة عملية طويلة الأجل تتطلب قدرات إدارية رفيعة المستوى[٤].

٦ - وبينما استمر إحراز البلدان للتقدم في مجال تحسين إدارة سياسات الاقتصاد الكلي، إلا أن معظمها يبقى عرضة للصدمات الآتية من الاقتصاد العالمي. ومرة أخرى، أبرز تأثير آخر دورة للأعمال التجارية على البلدان النامية، قصور قدرات الكثير من هذه البلدان عن إدارة سياسات نقدية ومالية مضادة للممارسات الدورية، وعن معالجة جوانب عدم التوازن المحلية والآثار السلبية للصدمات الخارجية. وتشمل التدابير المتخذة بالفعل لتعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي، تحسين أوضاع دين القطاع العام، وتأسيس صناديق وطنية لتحقيق استقرار السلع والشؤون المالية، وإصلاح وتعزيز قانون الضرائب وإدارتها. وإضافة إلى ذلك، يكون من المهم وضع سياسات تخفف من الأثر السلبي الناتج عن ظروف اقتصادية عالمية قصيرة الأجل لكفالة تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للسياسات وهي النمو القومي والمستقر، وإيجاد فرص عمل والحد من الفقر بصورة مستدامة. وبناء على ذلك ينبغي أن تكون السياسات الفعالة بشكل عام هي هدف من برامج المساعدة والاتفاقيات المتعددة الأطراف وما يتصل بها من شروط.

٧ - وبالرغم من انتعاش النمو الاقتصادي في كثير من البلدان النامية، إلا أن البطالة ونقص العمالة يظلان مشكلتين رئيسيتين، و لم يتحسن معدل نمو تهيئة فرص العمل سوى في عدد قليل من البلدان الآسيوية. ويشكل ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما ارتفاع معدل بطالة الشباب[٥]، يشكل أكثر من مشكلة دورية في بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا. ويتمثل التحدي الرئيسي في مجالي الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية، في رسم وتنفيذ سياسات هيكلية، كتنفيذ برامج وتدابير تتعلق بالتثقيف والتدريب الوظيفي، تؤدي إلى تحسين إمكانية حصول المرأة والشباب على هذه الخدمات، بغية تيسير مقابلة الطلب للعرض في مجال القوى العاملة، بصورة تتسق مع سياسات الاقتصاد الكلي المفضية إلى تحقيق الاستقرار الدوري في مجال التوظيف[٦].

٨ - ويتزايد الاعتراف ضمن إطار الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) وتوافق آراء مونتيري، في ما يتعلق بالسياسات الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، بأنه تتعين معالجة الظروف المتنوعة التي تواجه البلدان النامية، من خلال تنوع السياسات في ما بين البلدان. وينعكس هذا في إطلاق ورقات استراتيجية الحد من الفقر على أساس الشواغل المحددة للبلدان المشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن الضروري أن يتوفر في جميع برامج المساعدة والاتفاقات المتعددة الأطراف براح للسياسات كي تطبق البلدان سياسات إنمائية وطنية متنوعة، استنادا إلى المشاورات الداخلية وتوافق الآراء[٧].

٩ - ويتزايد الاعتراف أيضا بأهمية تنمية قطاع خاص نشط من خلال سياسات تيسر إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. وتبذل جهود ترمي إلى تحسين المناخ المحلي للأعمال التجارية، عن طريق تحديد نطاق ونمط النظم التي من شأنها تعزيز نشاط الأعمال التجارية، والنظم التي تحد منه[٨]. لكن، وكما أشير في التقرير المعنون ''تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء''[٩]، الذي أعد بتكليف من الأمين العام، ما زالت هناك حاجة لإحراز تقدم في مجال تنقيح وتبسيط النظم، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، بغية تيسير تشكيل أنشطة الأعمال التجارية الخاصة وتعزيز مبادرات طرق أبواب جديدة.

١٠ - وبينما أحرز تقدم في مجال بدء الإصلاحات لتحسين أنظمة الرقابة والتنظيم المتعلقة بإدارة المؤسسات والالتزام بمعايير المحاسبة والكشف عن البيانات، في البلدان ذات الدخل المتوسط على وجه الخصوص[١٠]، لا تزال هناك حاجة لمواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز أوجه الدعم المؤسسية هذه وكذلك إنفاذ القانون كي يعمل القطاع الخاص بفعالية ومن أجل حشد الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

١١ - وتبذل جهود في بلدان نامية كثيرة، بمساعدة تقنية من مؤسسات التمويل الدولية، من أجل تقوية إطار العمل التنظيمي والرقابي والتحفيز على المزيد من الكشف عن البيانات. وبما أن نماء أسواق رأس المال المحلية من حيث سعتها وعمقها كان بطيئا في العديد من البلدان النامية، فإن الإصلاحات القانونية والمحاسبية والمؤسسية تكتسب أهمية بالغة في ما يتعلق بكفاءة عمل هذه الأسواق[١١]. وتؤدي هذه الإجراءات الرامية إلى تعزيز وتوسيع القطاع المصرفي والأسواق المالية إلى زيادة فعالية السياسات أيضا.

١٢ - وتبذل جهود أيضا في بلدان نامية كثيرة من أجل توسيع نطاق إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة جدا والفقراء والنساء وسكان

المناطق الريفية إلى النظام المالي وتحسين هذه الإمكانية. وتتضمن التدابير إعادة تقييم الأطر التنظيمية وقوانين الممتلكات والضمانات، وتخفيف الحواجز أمام عملية الإقراض، وإعداد منتجات مالية ابتكارية، بما في ذلك منتجات الادخار والتأمين، وزيادة المتاح من المعلومات الائتمانية عن المقترضين المحتملين، وتعزيز الصلات التي تربط التمويل الصغير الحجم والتمويل المتناهي الصغر بقطاع التمويل الرسمي. ويعتبر استنفار مؤسسات التمويل التجارية والمتخصصة، بما في ذلك المصارف الإنمائية والاتحادات الائتمانية ومصارف الإسكان، من الأشياء الهامة في هذا المجال، وكذلك خدمات الأعمال التجارية المساعدة التي تعتبر مكملة لهذه الجهود من خلال دعم عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة جدا وتحسين إمكانية حصولها على الائتمانات. ولكي تتواصل هذه العملية، يعمل مكتب تمويل التنمية على تنظيم حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن بناء قطاع تمويل شامل (انظر الفقرة ٧١). وتواصل أيضا أداء التعاون الدولي لدور هام يؤكد ما جرى الإعلان عنه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في انتظار حلول السنة الدولية للائتمانات الصغيرة ٢٠٠٥، من أن بلدان مجموعة الثمانية ستعمل مع الفريق الاستشاري المعني لمساعدة الفقراء، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، من أجل تأسيس فريق عامل لإعداد مبادرة تمويل عالمية تستند إلى السوق، بغية تحفيز القطاعات المالية المستدامة التي تساند الفقراء. ومن المهم أن تكون هذه المبادرات مكملة لبعضها وقابلة للتعزيز الذاتي.

١٣ - وتشكل التحويلات عاملا تكميليا مهما لموارد التمويل المحلية بالنسبة للبلدان النامية[١٢] وهي موزعة بصورة أكثر تساويا، حيث تحصل البلدان الأشد فقرا على الحصة الأكبر، كما أنها موجهة بشكل أفضل لخدمة الفقراء، كما تزداد أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية حينما تنحو تدفقات الأموال الخاصة إلى الانخفاض أو عكس اتجاهها. وتشير الأعمال الابتدائية لجمع البيانات إلى أن التحويلات غير المسجلة، وهي تفوق في حجمها جميع تدفقات الأموال الخاصة الأخرى بالنسبة لبلدان عديدة، ربما تكون أكبر بكثير مما يعتقد. وتؤدي فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالتحويلات، وتتكون من زهاء ١٥ مؤسسة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة وهيئات أخرى، عملا إضافيا في هذا، المجال فيما يتعلق بتحسين بيانات التحويلات واستكشاف طرائق لخفض تكلفتها وتوزيع البيانات عن تدفقاتها. وهناك عمل جارٍ أيضا مع مبادرة نظام التحويلات البديل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وسيقدم تقرير عن حالتي دراسة، يتضمن استنتاجات مستخلصة من حوار منظمة التعاون

الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشأن التحويلات، إلى وزراء خارجية المنظمة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويشترك مصرف المستوطنات الدولية مع البنك الدولي في رئاسة فرقة عاملة معنية بإعداد مبادئ عامة بشأن تطوير أنظمة تحويلات تتميز بفعالية التكلفة والكفاءة، وتكون قابلة لأن يتبناها مقدمو الخدمات والمسؤولون عن التنظيم من أجل كفالة وجود سوق تنافسية تقدم خدمات التحويلات بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثا – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات رأس المال الخاص الأخرى

١٤ - ارتفع صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية بما يفوق ٧٠ بليون دولار، في عام ٢٠٠٣، بالرغم من أن مستواها ظل منخفضا بقدر كبير عن متوسط الأرقام المتحصل عليها في أوائل عقد التسعينات. وتحقق إنعاش التدفقات من خلال تخفيض كل من أسعار الفائدة وتكاليف الاقتراض على السندات وائتمانات المصارف التجارية. وبالرغم من انخفاض صافي التدفقات المرتبطة بالاستثمار المباشر، في عام ٢٠٠٣، إلا أن قيمة هذه التدفقات ظلت إيجابية، وبقيت هي كأكبر مكون في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية (انظر الجدول ١). بيد أنه يتعين النظر إلى هذه الصورة العامة للتحسن العام الذي طرأ على تدفقات وشروط سوق رأس المال الخاص بالنسبة للبلدان النامية، بالمقارنة مع الخلفية ذات القيمة السالبة لصافي التحويلات المالية بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية والاقتصادات التي في حالة تحول، بمستوى يقارب ٢٥٠ بليون دولار بالنسبة لجميع البلدان النامية، في عام ٢٠٠٣[١٣].

١٥ - وعليه، تبقى مسألة كيفية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتشجيع على كفاءة استخدامه في عدد أكبر من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، ضمن التحديات الرئيسية، وتظل تدفقات هذا الاستثمار مركزة بشكل كبير في اقتصادات السوق الناشئة الأكبر حجما، حيث تستحوذ أكبر ١٠ بلدان متلقية على ثلاثة أرباع مجموع تدفقاته إلى البلدان النامية. وتستحوذ الصين وحدها على ثلث هذا المجموع.

١٦ - ولكي يجتذب استثمارات مباشرة إضافية، عمد عدد متزايد من البلدان النامية إلى تعزيز جهوده الرامية إلى إصلاح النظم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وأصبحت هذه البلدان أكثر إدراكا لأهمية تهيئة بيئة استثمار محلية موائمة. ودخلت بلدان عديدة في اتفاقات استثمار ثنائية أو متعددة الأطراف. وبلغ مجموع عدد معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات منع الازدواج الضريبي ٢ ٢٦٥ و ٢ ٣١٥ معاهدة على التوالي، بنهاية عام ٢٠٠٣[١٤]. فضلا

عن ذلك، تتضمن نسبة متزايدة من اتفاقات التجارة الحرة أو اتفاقات التجارة الإقليمية (انظر الفقرة ٢٨)، بنودا تتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، ويبذل عدد من البلدان جهودا ترمي إلى وضع تدابير إقليمية وثنائية في مجالي التجارة والتعاون المالي.

١٧ - ويتواصل بذل الجهود بغية تعزيز جمع ونشر المعلومات للمستثمرين الأجانب والمحليين في البلدان النامية. وقام كل من القطاعين العام والخاص بمبادرات مختلفة، بما في ذلك إطلاق الدعوات من أجل التعاون فيما بينهما بغية تعزيز استخدام التكنولوجيا والإنترنت من أجل إقامة حوار بين القطاعين ونشر المعلومات، ولأغراض الاستثمار في بناء القدرات في مجال الهياكل الأساسية للمعلومات في البلدان النامية.

١٨ - وجعل عدد متزايد من البلدان النامية مسألة إقامة هياكل أساسية مادية محسنة في مجالات كالنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية من أولوياته. ويعتبر هذا جانبا مهما من جوانب تهيئة بيئة مواتية للاستثمار المباشر الأجنبي، وتوجد لدى بعض البلدان النامية خطط تغطي نطاقات واسعة في هذا الصدد. ولا يعتبر الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية ضروريا من أجل توفير بيئة مواتية مناسبة للاستثمار المباشر الأجنبي فحسب، بل وكي يؤدي أيضا دورا حيويا في مجال الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويوجد قصور حاد في الاستثمار في هذه المجالات في البلدان ذات الدخل المنخفض وفي المناطق الريفية في بعض البلدان على وجه الخصوص. وهناك حاجة لإحداث زيادة رئيسية في الاستثمار تكاد تصل إلى ضعف مستوياته التي كان عليها في حقبة التسعينات[١٥] ولن يتطلب هذا عكس مسار التراجع الذي ساد العقد الماضي في مجال الإنفاق العام على الهياكل الأساسية فحسب، بل ستكون زيادة المساعدة الخارجية من الضروريات أيضا.

١٩ - وحيث أن استجابة الاستثمار الخاص في هذا المجال لم ترتق بما يكفي لمقابلة حجم التحدي، فإن تمويل مشاريع الهياكل الأساسية في مجالات معينة قد يستدعي التعاون بين القطاعين العام والخاص، بغية توفير الأدوات والتدابير الضرورية للتخفيف من المخاطر التي يواجهها المستثمرون. ولعل الصحيح هو أن تراجع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مسألة الدور المناسب لاستثمارات القطاع العام ودعم هذا الدور. ويستكشف صندوق النقد الدولي في هذا الصدد نهجا جديدا لتصميم برامج إقراض تدعمها الصناديق، يكون من شأنها إتاحة المزيد من المرونة بغية استيعاب استثمارات عامة إضافية ذات جودة عالية، حينما يتسق ذلك مع استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة السياسات المالية. ويتيح ذلك عدم تضمين المؤسسات العامة التي تدار بصورة تجارية في مؤشرات وأهداف السياسات المالية، ويوضح كيفية المعاملة المحاسبية لشراكات القطاع العام.

٢٠ - ويعتمد دور الاستثمار المباشر الأجنبي في دفع عجلة التنمية على عدد من العوامل، ليس أقلها أهمية وجود مناخ داخلي للأعمال التجارية يكون إيجابيا بصفة عامة ووجود هياكل أساسية مناسبة، بغية دعم مساهمته في تعزيز قدرات المؤسسات المحلية وإيجاد فرص للتوظيف، ورفع المستويات المعيشية بشكل عام. وتعتبر نوعية قطاع المؤسسات المحلية مهمة لاجتذاب الاستثمار من الخارج؛ كما يؤدي وجود شركات تنافسية في أسواق دينامية التوسع، إلى إقامة روابط تمكن الشركات الأجنبية من توجيه العمل إلى نظيراتها المحلية[١٦]. وفي هذا السياق، تؤدي الشراكة التي صاغتها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار بالتعاون مع الأونكتاد، وسط وكالات تعزيز الاستثمار (ضمَّت ١٦٥ عضوا من زهاء ١٤٠ بلدا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، دورا هاما من خلال توفير الموقع لتبادل المعلومات والخبرات، فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار وصنع السياسات.

٢١ - وتظل التدابير المتعلقة بإشراك الأعمال التجارية في النواحي الاجتماعية والبيئية للتنمية وبناء قدرات إنتاجية، من الأبعاد الهامة لتعبئة الموارد المحلية واستقطاب الاستثمار الأجنبي. واقترح أصحاب مصلحة متباينون، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، مبادئ للمسؤولية السياسية للشركات. ومؤخرا جدا، عقد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي شهد نموا كبيرا في عضويته منذ إنشائه، أول ''مؤتمر قمة'' له، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، واعتمد بشكل رسمي مبدأ عاشرا بشأن مكافحة الفساد[١٧]. ويظل التحدي هو العمل من أجل كفالة ترسخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في كيانات الأعمال التجارية، وكفالة أن يؤدي المزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى رفع مستويات دخل الفرد في البلدان النامية.

رابعا - التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٢٢ - يمثل ما قرره المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بشأن تحديد أطر المباحثات المستقبلية، فتحا كبيرا فيما يتعلق بدفع مسيرة المباحثات في بعض المجالات الرئيسية لبرنامج عمل الدوحة، الذي بدأ العمل به في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة، في عام ٢٠٠١. وحدد الاختتام الناجح للدورة الحادية عشرة للأونكتاد في ساو باولو، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الخطوط الرئيسية لسلسلة من السياسات والإجراءات، بما في ذلك ما يأتي منها في سياق برنامج العمل، بغية تعظيم المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الدولية والنظام التجاري والمفاوضات التجارية إلى الحد الأقصى. وبالمقابل، أثارت ثورة إبرام اتفاقات التجارة الإقليمية، بما في ذلك ما أبرم منها بين البلدان المتقدمة والنامية،

تساؤلات بشأن أوجه ارتباطها بأنظمة التجارة المتعددة الأطراف، فضلا عن آثارها الإنمائية المتوقعة.

٢٣ - ووجه المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، في كانكون، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، المجلس العام للمنظمة بأن يتخذ الإجراءات الضرورية لتمكين البلدان من أن ''تتجه نحو اختتام المباحثات بنجاح وفي الوقت المحدد''[١٨]. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وافق المجلس العام على التفاوض بشأن إيجاد أطر عمل في مجالات الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، والمسائل الإنمائية، وتيسير التجارة، وتعزيز الأولوية التي علقت على البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة، بغية تحقيق نتائج ملموسة في الوقت المناسب بالنسبة للبلدان النامية. وحري بالاتفاق أن يساعد على إنهاء الشك الذي يكتنف نظام التجارة المتعدد الأطراف، وتهدئة المخاوف والاتجاهات المتصلة بالحماية، والإسهام في جهود البلدان النامية والمجتمع الدولي الرامية إلى مقابلة الأهداف الإنمائية للألفية[١٩].

٢٤ - ويمثل القرار وأطر العمل تحركا إلى الأمام في عدة اتجاهات، وعلى وجه الخصوص الالتزام بإلغاء الدعم المقدم إلى الصادرات الزراعية، بالرغم من عدم تحديد موعد نهائي لذلك. ويرتبط هذا الالتزام بشكل مباشر بإلغاء تدابير الصادرات الأخرى ذات الأثر المماثل، بما في ذلك ائتمانات الصادرات، وبرامج ضمان وتأمين ائتمانات الصادرات ذات فترات السداد التي تزيد على ١٨٠ يوما، والممارسات التي تشوه التجارة فيما يتصل بمؤسسات التجارة الحكومية العاملة في مجال الصادرات. وعلاوة على ذلك، سيجري وضع قواعد لكفالة عدم إزاحة المعونات الغذائية للمعاملات التجارية، كما ستنظر المفاوضات أيضا فيما إذا كان بالإمكان تقديم المعونات الغذائية في هيئة هبات. والاتفاق على أن أهمية القطن ستعالج بصورة طموحة وعاجلة ومحددة يبشر بأن نتائج ملموسة ستجنى في وقت باكر، لمصلحة البلدان الأفريقية الأقل نموا المنتجة والمصدرة للقطن على وجه الخصوص. وأكد القرار مجددا أيضا أهمية التفضيلات التجارية القائمة منذ أمد بعيد وأنه تتعين معالجة تآكلها. وتشكل المعالجة الخاصة والتمييزية، لصالح البلدان النامية، عاملا أساسيا في جميع أجزاء مجموعة الزراعة. وفي الوقت نفسه، حددت مواعيد نهائية لتفعيل بعض جوانب برنامج عمل الدوحة، كالمعاملة الخاصة والتمييزية، والتنفيذ، والخدمات. وتهدف طرائق المباحثات المتعلقة بتيسير التجارة إلى توضيح وتعزيز الجوانب ذات الصلة بالمواد الخامسة والثامنة والعاشرة لاتفاق الغات لسنة ١٩٩٤، بهدف تسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك البضائع التي في حالة عبور، وبغية تعزيز المساعدة التقنية والدعم المقدم لبناء القدرات في هذا المجال. ويكتسب الاعتراف بالمبدأ القائل بأن مدى وتوقيت الدخول في التزامات ستكون له صلة بتوظيف قدرات البلدان النامية والأقل نموا، أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية،

وكذلك المبدأ القائل بعدم ضرورة التوظيف في المجالات التي تفتقر فيها هذه البلدان إلى القدرات اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح القرار، من خلال إسقاط المسائل المسماة بمسائل سنغافورة من برنامج عمل الدوحة (وهي التجارة والاستثمار، والتجارة وسياسات التنافس، والشفافية في مجال المشتريات الحكومية) للبلدان النامية فرصة تركيز جهودها ومواردها الشحيحة على السعي من أجل تحقيق مصالحها الأساسية التجارية والإنمائية.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، جرى حل عدد من حالات النزاع المتعلقة بالتسويات، التي قد تكون لنتائجها آثار على المباحثات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، جرى تأكيد قرار سابق مفاده أن ترتيبات الاتحاد الأوروبي الخاصة المتعلقة بمنح أفضليات في التعريفة، في إطار مشروعه لنظام الأفضليات المعمم المتعلق بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، إلى بلدان نامية معينة[٢٠]، لا تتسق مع اتفاق الغات لسنة ١٩٩٤، ولا يوجد ما يبررها في إطار الفقرة ٢ (أ) من بند التأهيل. بيد أن القرار أشار إلى أن البند لا يتطلب تقديم معاملة مماثلة فيما يتعلق بالتعريفة لجميع البلدان، ووضع بذلك الأساس للتمييز في المعاملة في إطار نظام الأفضليات المعمم، استنادا إلى شروط موضوعية، بينما أبقى على مبدأ المعاملة المتماثلة بالنسبة لمن تتشابه حالاتهم من المستفيدين من نظام الأفضليات المعمم، أي المستفيدين الذين لهم احتياجات إنمائية ومالية وتجارية متماثلة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، توصل فريق خبراء معني بتسوية النزاعات[٢١] إلى أن الدعم المحلي المقدم إلى منتجي القطن لا يمتثل إلى التزامات الولايات المتحدة في إطار منظمة التجارة العالمية، نظرا إلى أنه يتجاوز الحدود التي جرى الاتفاق عليها مع المنظمة. وحري بأن تكون لهذا نتائج هامة بالنسبة للطلب إلى أربعة بلدان أفريقية منتجة للقطن، في كانكون، بإنهاء دعمها للقطن بصورة تدريجية. وجاء في تقرير مؤقت لفريق خبراء معني بتسوية النزاعات، صدر في آب/أغسطس، أن عمليات الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لمصدري السكر تتجاوز الحدود المتفق عليها في جولة أوروغواي[٢٢]. ومن شأن حالات عديدة أخرى تتناول المسائل المتعلقة بمكافحة الإغراق والمهام التعويضية، بما في ذلك ما يعالج منها النظم والمنهجية المتعلقة بحساب هوامش الإغراق (''التصفير'') وحساب مبالغ الدعم، أن تؤثر أيضا على التطبيق المستقبلي للمهام المتعلقة بمكافحة الإغراق والتعويض[٢٣].

٢٦ - وستكون لتحرير تجارة المنسوجات والملابس، في عام ٢٠٠٥، حسب ما يحتمه الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس، أهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية. لكن، نظرا إلى أنه لم يجر حتى الآن سوى تحرير القليل من التجارة، تظل هناك مخاطرة بأن تتعرض السوق لهزات في الفترة التي تلي تنفيذ الاتفاق مباشرة. وبينما قد يجلب تحرير تجارة المنسوجات والملابس فوائد جمة للبلدان النامية، من خلال منحها ميزة تنافسية في هذا المجال، فإن البلدان التي

لا تتمتع بنفس مستوى القدرة على المنافسة قد تواجه ظروفا غير مؤكدة فيما يتعلق بالمحافظة على حصتها في السوق. وقد يكون الدعم المقدم من أجل تسوية الأوضاع، كآلية التكامل التجاري التي أعلنها صندوق النقد الدولي مؤخرا (انظر الفقرة ٥٩) ضرورية بالنسبة لهذه البلدان[٢٤].

٢٧ - وظل التوسع السريع لاتفاقات التجارة الإقليمية وتعمقها يشكل سمة أساسية لتكامل التجارة في البلدان النامية. وتجري نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من معاملات التجارة العالمية حاليا في إطار هذه الاتفاقات، وينتظر أن تفوق حصتها نسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وتعد ٢٠١٥ اتفاقا، من أصل ٢٨٥ اتفاقا جرى إبلاغ منظمة التجارة العالمية بها، في عام ٢٠٠٣، نافذة اليوم، وسيتجاوز هذا الرقم ٣٠٠ اتفاق بحلول عام ٢٠٠٧، إذا أُبرم بنجاح ٦٠ اتفاقا يجري التفاوض بشأنها حاليا و ٣٠ اتفاقا في مرحلة المقترحات[٢٥]. ويربط العديد من هذه الاتفاقات بين مختلف المناطق/القارات على الأساس الثنائي الأطراف في معظم الحالات. ويهدف عدد من الاتفاقات التي يجري التفاوض بشأنها، والتي تتحكم فيها تقليديا مشروعات أفضليات انفرادية مختلفة، إلى تحويل العلاقات التجارية والاقتصادية التي تتمتع بها البلدان النامية مع البلدان المتقدمة، التي كانت تحدد الأفضليات في السابق، إلى مجالات تجارة حرة ذات علاقات تبادلية، كالمفاوضات الأمريكية الشاملة المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين، أو اتفاقات شراكة أوسع نطاقا كما في حالة المفاوضات بين مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، من أجل إبرام اتفاق شراكة اقتصادية في إطار اتفاق كوتونو، أو مجموعة متباينة من الاتفاقات الثنائية بين بلدان الشمال والجنوب، على سبيل المثال.

٢٨ - ولا يغطي ''الجيل الجديد'' الذي ظهر أخيرا من اتفاقات التجارة الإقليمية ''التي تجمع بين ضوابط منظمة التجارة العالمية والضوابط الإقليمية''، مجالات التجارة في البضائع فحسب، بل وتشمل أيضا مجالات تنظيمية ''خلف الحدود''، بما في ذلك الخدمات والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال وحقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والعمالة والبيئة والتعاون الإنمائي، متجاوزة بذلك الالتزامات المتعددة الأطراف. وحتى في المجالات التي توجد فيها أنظمة متعددة الأطراف، يمكن أن تتحول المفاوضات بشأن هذا النوع الجديد من الاتفاقات إلى مفاوضات تضع المعايير وتؤدي إلى بروز مخاطر تتعلق بالمبالغة في مواءمة المعايير التنظيمية في البلدان النامية. وتعتبر النتائج المترتبة على وضع المعايير التنظيمية المتعلقة باتفاقات التجارة الإقليمية على ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، نظرا إلى أنها قد تشكل عامل ضغط على هذه البلدان كي تعتمد مستويات أعلى من المعايير (مثل حماية براءات الاختراع من حيث توفير الغطاء، ومستوى الحماية وإنفاذها)، وتُضيِّق بذلك نطاق مرونة السياسات

المتاحة في إطار القواعد المتعددة الأطراف المطبقة على الاستثمار، وفي إطار السياسات التنافسية، والمشتريات الحكومية، والبيئة، ومعايير العمالة، والتدابير التي ترمي إلى كفالة توفير إمكانية الحصول على العقاقير الطبية الأساسية للجميع. ونتيجة لذلك، يتعين أن ينظر إلى اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية باعتبارها أفضل خيار ثان.

٢٩ - وشكل دور التجارة في تمويل التنمية جزءا من المناقشات التي جرت في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD-XI)، المعقودة في ساو باولو، خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتؤكد ”روح ساو باولو“ وكذلك توافق آراء ساو باولو أن التجارة لا تشكل غاية في حد ذاتها، بل تعني النمو والإنماء، وتؤكد أهمية الجودة النوعية للتجارة من حيث إدماج البلدان النامية بصورة مفيدة في نظام التجارة الدولية الذي يسهم في تحقيق النمو، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر، فضلا عن تأكيد أهمية حجمها. ويمكن إدخال التحسينات النوعية على أفضل وجه من خلال تعزيز قدرة العرض والقدرة على المنافسة فيما يتعلق بتصدير البضائع والخدمات والسلع، بما في ذلك المنافسة في قطاعات دينامية جديدة في مجال التجارة العالمية؛ ومن خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى السوق وشروط الدخول إليها؛ والتجاوب مع المجالات ذات العلاقات التبادلية فيما يتعلق بالتجارة والدين والتمويل ونقل التكنولوجيا.

٣٠ - وأكد المؤتمر أن لجميع البلدان مصلحة مشتركة في تحقيق نواتج ملموسة موجهة نحو التنمية لبرنامج عمل الدوحة. وتشمل المكونات الأساسية للتنمية المعاملة الخاصة والتمييزية؛ ومسائل التنفيذ؛ والاعتراف بأن الحواجز التي تعترض طريق الدخول إلى السوق، بما في ذلك المعايير والنظم التقنية المتعلقة بالمنتجات، تشكل تحديا رئيسيا أمام فعالية إمكانية الوصول إلى السوق؛ وجعل الزراعة محورا للمفاوضات؛ والمفاوضات بشأن المنتجات غير الزراعية؛ والمفاوضات بشأن الخدمات، بما في ذلك وضع القواعد؛ وخدمات الهياكل الأساسية، لا سيما الطريقة الرابعة، في قطاعات التصدير ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية؛ وانضمام أقل البلدان نموا والبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي في حالة تحول إلى منظمة التجارة العالمية، وفقا لاتفاقات المنظمة وحالة إعدادها؛ ومعالجة الإجراءات الانفرادية التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛ ومشاكل البلدان النامية الصغيرة والمستضعفة، بما في ذلك الدول الجذرية الصغيرة النامية؛ ومشاكل البلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد يتعلق بالتعاون في مجال النقل العابر بالنسبة للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية؛ ومسائل تآكل المعاملة التفضيلية واستخدامها، بما في ذلك الاستراتيجيات التي ترمي إلى تشجيع تكييف الشراكات والصناعات التي تعتمد على المعاملة التفضيلية لأوضاعها؛ وإتاحة

الإمكانية لأقل البلدان نموا كي تصل إلى الأسواق التي لا تفرض فيها رسوم ولا تخضع للحصص.

٣١ - وجرى في المؤتمر أيضا تأكيد أهمية التركيز المتواصل والمتسق على السلع، بما في ذلك عدم استقرار أسعارها العالمية والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية التي تعتمد عليها. وينبغي دعم جهود هذه البلدان الرامية إلى إعادة هيكلة قطاعاتها السلعية وتنويعها وتعزيز قدرتها على المنافسة، بما في ذلك من خلال التصنيع المحلي والحد من تصاعد التعريفات. وينبغي استغلال إمكانية التكامل والتعاون الإقليمي من أجل تعزيز فعالية القطاعات السلعية التقليدية ودعم جهود التنويع.

٣٢ - وبالإشارة إلى التوصيات المدرجة في تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية، أطلقت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد فكرة إنشاء شراكة عالمية في شكل: فرقة عمل دولية معنية بالسلع الأساسية.

٣٣ - وتشكل التجارة فيما بين بلدان الجنوب جانبا هاما من جوانب جغرافيا التجارة الجديدة الناشئة، التي يضطرد من خلالها تحول البلدان النامية بشكل عام إلى مصدر لنمو الاقتصاد والتجارة في العالم. وبالرغم من أن حجم التجارة في ما بين بلدان الجنوب لا يتجاوز نسبة ١٠ في المائة من مجموع التجارة العالمية إلا بقليل، إلا أنها ظلت تنمو بمعدل سنوي يبلغ ١١ في المائة تقريبا، في السنوات الأخيرة. وتذهب نسبة تزيد على ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية إلى بلدان نامية أخرى. وقد يساعد وجود نظام عالمي للأفضليات التجارية، يتسم بالحيوية والشمول، على توسيع نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وقد اتخذت خطوة رئيسية في هذا الاتجاه حينما أعلن في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد عن الاتفاق على بدء جولة ثالثة من المفاوضات بشأن هذا النظام.

خامسا - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٣٤ - ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في صورة قروض ومنح إلى البلدان الأعضاء في المنظمة، من ٥٨,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٦٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، لكن الزيادة الفعلية بلغت ٢,٣ بليون دولار فقط، بعد تكييفها مع التحركات المرتبطة بالتضخم وأسعار صرف العملات. وحيث أن هذا الرقم يتضمن تخفيف عبء الدين والنفقات المتصلة بالصراعات، فإنه لم يوجه سوى نذر يسير من الزيادة في الموارد إلى جهود التنمية[٢٦]. وارتفعت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الدخل القومي الإجمالي من نسبة

٠,٢٣ في المائة إلى ٠,٢٥ في المائة خلال الفترة نفسها. وحدثت زيادة طفيفة أيضا في مجموع جهود المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا، في عام ٢٠٠٢ (آخر سنة تتوفر عنها بيانات)، لكنها ظلت دون المستوى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا.

٣٥ - وأدرجت آخر إسقاطات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة ببلدان لجنة المساعدة الإنمائية، لسنة ٢٠٠٦، في الجدول ٢. وهي توضح أنه يتعين أن تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية ٧٧ بليون دولار، في عام ٢٠٠٦، استنادا إلى آخر الالتزامات التي أعلنتها بلدان اللجنة، ويمثل ذلك زيادة حقيقية بنسبة ٣٢ في المائة عما كانت عليه المساعدة في عام ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى التعهدات المعلن عنها في مونتيري، قد تأتي الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، الذين سينضم معظمهم إلى زمرة البلدان المانحة لأول مرة. وقد تأتي المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية أيضا من الزيادة التي حدثت في عدد برامج المعونة الأصغر حجما المقدمة من البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي عام ٢٠٠٦، يُتنبأ بأن ترتفع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من اللجنة، في الدخل القومي الإجمالي، من نسبة ٠,٢٣ في المائة، في عام ٢٠٠٢، إلى نسبة ٠,٢٩ في المائة[٢٧].

٣٦ - وبالرغم من الزيادة المخطط لها في المساعدة الإنمائية الرسمية، جرى الاتفاق بشكل واسع على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيتطلب زيادة إضافية كبيرة في المساعدة إلى البلدان النامية، بحيث تصل إلى ضعف مستواها الذي كانت عليه في عام ٢٠٠١ على أقل تقدير. ويتزايد الاعتراف أيضا بأن كثيرا من البلدان الفقيرة التي تشهد أشد التحديات، سيتعين توفير تدفقات المساعدة إلى معظمها، إن لم يكن إليها جميعا، في هيئة منح. ومن المهم أيضا أن يجري التفريق بين توفير المساعدة للأغراض السلمية والأمنية، كمكافحة الإرهاب وجهود إعادة البناء في المناطق المتأثرة بالحرب، باعتبار أنها من المتطلبات الإضافية التي يتعين عدم السماح لها ''بمزاحمة'' المساعدة الإنمائية العادية.

٣٧ - وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تحقيق توافق آراء مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية، تعززت أيضا الجهود الرامية إلى زيادة فعالية المعونة من خلال إجراءات زيادة الاتساق وتحسين التنسيق بين المانحين. ويقوم الفريق العامل المعني بفعالية المعونة وفريق العمل المعني بالمواءمة والاتساق باتخاذ إجراءات لتنفيذ الالتزامات المعلن عنها في منتدى روما الرفيع المستوى. وستجري مناقشة تقرير مرحلي عن ذلك العمل في المنتدى الرفيع المستوى الثاني، الذي سيعقد في باريس، في آذار/مارس ٢٠٠٥. وعقدت المائدة المستديرة الدولية الثانية المعنية بالإدارة من أجل نتائج التنمية[٢٨]، في مراكش، المغرب،

في شباط/فبراير ٢٠٠٤، بغية المساعدة على إذكاء التوافق في الآراء، الذي بدأ يظهر في ما يتعلق بأولويات الشراكة العالمية المعنية بالإدارة من أجل النتائج. وأبدت الوكالات الراعية موافقتها على إعداد مذكرة مشتركة، ووضع مبادئ أساسية وخطة عمل تصلح لأن تخدم كأساس لتوسيع نطاق هذا التوافق في الآراء واتخاذ المزيد من الإجراءات في السنوات القادمة. ودعت لجنة التنمية أيضا إلى إعداد ورقة بشأن فعالية العون وطرائق التمويل، من أجل الاجتماعين السنويين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في عام ٢٠٠٤. وستغطي الورقة التي سيستفاد فيها من تجارب العمل السابقة، دور العون والعمل الجاري في مجال فعاليته، وقدرات الاستيعاب. وآليات التمويل الابتكارية، كإنشاء مرفق تمويل دولي وغير ذلك من الخيارات الأخرى. وتقدمت اللجنة الدولية لشؤون النقد والمالية بطلب مماثل أيضا.

٣٨ - وتجري أيضا معالجة فاعلية المعونة على الصعيد القطري. فقد قدمت اللجنة الأوروبية مؤخرا مقترحات تستهدف تسريع عجلة التقدم فيما يتعلق بالتعهد المعلن في قمة بوتسوانا بشأن تعزيز التنسيق بين السياسات والمواءمة بين إجراءات المعونة[٢٩]. واتفقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة المساعدة الإنمائية على إجراء استعراضات مشتركة بين أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأثر سياسات البلدان الشريكة على برامج التنمية الأفريقية. وتقوم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بترتيب القضايا الإنمائية في المنطقة بحسب الأولويات، وستقوم آلية النظراء الاستعراضية المعنية بالإدارة الاقتصادية والسياسية برصد الأداء القطري في ميادين من بينها ميدان الإدارة الاقتصادية في سياق الوصول إلى الأهداف الإنمائية. وأنشئ منتدى الشراكة الأفريقية في عام ٢٠٠٣ للتركيز على القضايا الاستراتيجية والسياسية المتصلة بتنفيذ برنامج عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣٠]. وأنشأت البرازيل مع الهند وجنوب أفريقيا داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا لتخفيف حدة الجوع والفقر. وكان القصد من هذا الصندوق تكرار ونشر السياسات والمشاريع الاجتماعية الناجحة في البلدان النامية في مجالات تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم والإصحاح والأمن الغذائي، بين مجالات أخرى.

٣٩ - بينما تعهدت بلدان كثيرة بأن تزيد بدرجة كبيرة مساعداتها الإنمائية الرسمية خلال عدة سنوات قادمة، يواجه بعضها بالفعل قيودا مالية معاكسة ويرجح أن تؤدي أي طلبات إضافية إلى زيادة هذه الضغوط. ولذلك، فإن المهمة لا تقتصر على تعبئة الموارد لتعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل تتعداها أيضا إلى صياغة استراتيجية تكفل تدفقا للموارد يمكن التنبؤ به على مدى فترة طويلة من الزمن. وفي هذا السياق، يُلاحظ أنه حتى

ولو تحققت الأهداف الإنمائية للألفية عموما بحلول عام ٢٠١٥ فإن ذلك سيمثل تحقيقا جزئيا فقط لمهمة التنمية العامة. فالفقر، حتى لو خُفض إلى النصف، سيظل يمثل تحديا عالميا.

٤٠ - ولمعالجة هذا التحدي، يتزايد النقاش حول طرق جديدة وابتكارية لزيادة مصادر التمويل الإنمائي الدولي. وهناك فريق تقني يضم رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا، وانضمت إليهم إسبانيا مؤخرا، يوشك أن ينتهي من وضع تقرير عن القضايا التي ستعرض في الاجتماع الخاص لقادة العالم الذي دعا إلى عقده رئيس البرازيل في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وسترد في التقرير أيضا تحليلات للمقترحات القائمة أجراها المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي بتكليف من الأمانة العامة بناء على طلب الجمعية العامة (A/59/272 ، المرفق). وعلى الغرار نفسه، دعت لجنة التنمية في جلستها المعقودة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ إلى إعداد تقرير[٣١] عن آليات التمويل لحشد موارد إضافية، بما في ذلك الضريبة العالمية ومرفق للتمويل الدولي. وطرح برنامج الأغذية العالمي أيضا عددا من المقترحات البديلة.

٤١ - لم يخضع للمناقشات الحكومية الدولية سوى عدد قليل من المقترحات المتعلقة بآليات التمويل الابتكارية. على أنه، مادامت الحاجة إلى موارد مالية إضافية للتنمية ملحة وتتوفر مواد تحليلية إضافية، فإن الكثيرين يعتقدون أن الفرصة مواتية للشروع في مناقشة من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن لأن معظم المقترحات، حتى لو حظيت بالقبول، ستحتاج إلى وقت كي تصبح جاهزة للتطبيق. ويبدو أن الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة ستكون المنتدى المناسب للشروع في مثل هذه المناقشات في الأمم المتحدة، بغية البدء في بناء توافق في الآراء حول اتخاذ بعض المقررات التي يمكن الاتفاق عليها في الحوار الرفيع المستوى القادم بشأن التنمية والحدث الكبير للجمعية العامة المقرر قيامه في خريف عام ٢٠٠٥.

سادسا - الدين الخارجي

٤٢ - على الرغم من أن مجموع الدين الخارجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال استمر في الازدياد عام ٢٠٠٣ بنحو ٩٥ بليون دولار أو ٤ في المائة عما كان عليه عام ٢٠٠٣، رؤي أن ثمة تحسنا في الأحوال ممثلا بانخفاض نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي بمقدار ٢ في المائة، والانخفاض إلى ٩٨ في المائة في نسبة الدين الخارجي إلى التصدير والانخفاض إلى ١٥ في المائة في نسبة خدمة الدين إلى الصادرات. وكانت هذه التحسينات في النسب الإجمالية ناتجة عموما عن التحسن المستمر في صافي أرصدة الصادرات لعدد صغير من البلدان، مما مكنها من زيادة احتياطياتها من صرف العملات الأجنبية وخفض نسبة القروض القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات الأجنبية. وعلى

أي حال، ففي مناطق أخرى كأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كانت الزيادة في الديون القصيرة الأجل أسرع بنسبة ١١,٦ في المائة بالنسبة إلى زيادة قدرها ٢,٣ في المائة في الديون الطويلة الأجل وذلك أدى إلى زيادة ضعفها. فقد عانت بلدان كثيرة منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من تزايد الصعوبة في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالديون لأن نسبة مجموع الدين إلى الدخل القومي الإجمالي استمرت في التفاقم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث كان نمو الدخل أبطأ منه في مناطق أخرى. وشهدت بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا والمحيط الهادئ زيادة في المتأخرات، بينما كانت الزيادة الكبرى نتيجة للتأخر في إعادة هيكلة ديون الأرجنتين[٣٢].

٤٣ - تزايدت أهمية تراكم الاحتياطي كوسيلة لـ ''التأمين الذاتي'' ضد الاضطراب المالي الخارجي وضمان القدرة على الوفاء بالتزامات خدمة الديون في غياب آليات دولية ملائمة وأقل تكلفة وليست عرضة للتقلب من أجل توفير السيولة. وحد الائتمان في حالات الطوارئ الذي أنشأه صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٩ خضع لشروط قاسية تتعلق بالأهلية المسبقة فضلا عن إمكانية إعطاء علامة سلبية، مما جعله غير جذاب للبلدان التي كانت مؤهلة لاختيار طريقة تراكم الاحتياطي ومن ثم لم يُستعمل قط قبل أن انهار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وعلى أي حال، فإن وجود تراكم في الاحتياطي غير مسبوق يوحي بأن هناك حاجة غير ملباة إلى مرفق من نوع ما لتلبية الاحتياجات إلى سيولة وقائية لدى البلدان النامية.

٤٤ - استمر التوجه نحو القدرة على تحمل الدين مع ارتفاع عدد البلدان المؤهلة للتخفيف من عبء الدين كاملا المتاح في إطار مبادرة البلدن الفقيرة المثقلة بالديون عند نقطة الإكمال إلى ١٤ بلدا[٣٣] والتخفيف المؤقت متاح الآن لـ ١٣ بلدا آخر من البلدان التي وصلت إلى نقطة القرار. وبسبب وجود بند يحدد موعد انتهاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فإنها ستنتهي في نهاية السنة الجارية. ويشترك مجلسا إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمناقشة فعلية حول تمديد المبادرة بغية تحسين إمكانية القدرة على تحمل الدين لدى البلدان التي لم تصل بعد إلى نقطة القرار والبلدان المستفيدة من البرنامج القائم.

٤٥ - ما زال نادي باريس جزءا لايتجزأ من عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وستة من البلدان التسعة التي منحت اتفاقات جديدة بين تموز/يوليه ٢٠٠٣ ونهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤ كانت من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وخمسة من البلدان التي وصلت إلى نقطة الإكمال في ٢٠٠٤ حصلت على تخفيض في أرصدة ديونها بوصفه حصة نادي باريس

في مجموع المبالغ التي خففت من الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وفي جميع الحالات كان الدائنون يعلنون عن التزامات إضافية تهدف إلى زيادة التخفيف من أعباء الديون.

٤٦ - وهناك عدد من البلدان النامية التي لاتندرج في عداد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تواجه صعوبة متزايدة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون[٣٤]. والجهود المبذولة لزيادة المرونة في التعامل مع مشاكل ديون تلك البلدان في إطار نهج إيفيان[٣٥] تسمح بالتمييز بين مشاكل الدين ومشاكل القدرة على التسديد المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في معاملة الديون المملوكة لدائنين ثنائيين رسميين. وحتى الآن لم تطبق الخيارات الجديدة[٣٦].

٤٧ - ولوحظ أنه بينما قام عدد كبير من المانحين بشطب ١٠٠ في المائة من الديون الثنائية على أشد البلدان فقرا، نجد عمليا أن نسبة الديون المتعددة الأطراف المشطوبة لم تتجاوز ٥٠ في المائة. ومن المقترح إكمالا لعملية تخفيف عبء الديون استعمال الذهب الموجود لدى صندوق النقد الدولي، من خلال إعطائه قيمة جديدة أو عمليات خارج السوق، كما حدث في العملية المعززة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لمضاهاة تخفيف عبء الديون الثنائية مع التخفيف الملائم للديون المتعددة الأطراف بحيث يصل إلى ١٠٠ في المائة[٣٧].

٤٨ - ومن منطلق أن من الأفضل مساعدة البلدان النامية على إدارة ديونها الخارجية بنفسها، بدأ صندوق النقد الدولي، في عام ٢٠٠٢ العمل بإطار جديد لتحديد القدرة على تحمل الدين من أجل تقييم التطور المحتمل لحالة الديون في البلد المعني ، وفي عام ٢٠٠٤ اقترح الصندوق، بالاشتراك من البنك الدولي، إطارا خاصا لتقييم القدرة على تحمل الدين بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل ويكون دائنوها الرئيسيون من المؤسسات الرسمية[٣٨]. والقصد من النهج الجديد هو مساعدة البلدان التي برزت من عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، ومساعدة دائنيها، على التقييم بصورة أفضل لآثار برامج الإقراض الجديدة بالنسبة للقدرة على تحمل الدين. فالنهج الجديد يؤكد الحاجة إلى توفير المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل في شكل منح. ومن بين الاعتبارات الأخرى اختلاف القدرات والنوعيات بالنسبة إلى صنع السياسات الاقتصادية لا سيما قدرة البلدان على العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهذا أمر مهم بوجه خاص للبلدان التي لم تصل بعد إلى نقطة القرار، حيث أن هناك ثمانية بلدان إما منكوبة بالصراع وإما في حالة ما بعد انتهاء الصراع، وقد تراكمت لديها متأخرات كبيرة وطويلة الأمد للمؤسسات المالية الدولية، ومنها في بعض الحالات ما هو متأخر منذ منتصف الثمانينات.

٤٩ - ويشكل منع الأزمات وحلها كلاهما جزءا من الاستقرار المالي والقدرة على تحمل الديون. وقد أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج تقييم القطاع المالي لتحديد أوجه القوة والضعف في النظام المالي للبلد المعني، ولتقرير الكيفية التي تجري بها إدارة المصادر الرئيسية وتوفير تقييمات لمراعاة معايير وقواعد القطاع المالي في تقارير عن مراعاة المعايير والقواعد وتقييمات لاستقرار النظام المالي. وهناك مبادرة إصلاح وتعزيز القطاع المالي، وهي تشكل برنامجا متعدد المانحين لتوفير ٥٣ مليون دولار، وتدعم أيضا مشاريع لبناء القدرات ووضع السياسات في البلدان النامية. وتوفر فرقة العمل الدولية المعنية بإدارة مخاطر السلع الأساسية في البلدان النامية الدعم للمنتجين ولمنظمات البلدان النامية وحكوماتها للتحكم بأثر التقلب في إنتاج السلع الأساسية ومكاسبها.

٥٠ - ومن الجوانب الهامة أيضا في حل أزمات الديون الخارجية إعادة هيكلة الدين المملوك لدائنين خاصين. ثم إن الخبرة المكتسبة من الأزمات المالية الحديثة العهد ومن الاضطرابات في الاقتصادات السوقية الآخذة بالظهور أثارت اهتماما متجددا بالمقترحات المتعلقة بتسهيل إعادة هيكلة الديون السيادية والتي تجري مناقشتها منذ أزمة الديون التي عانتها أمريكا اللاتينية عن منتصف الثمانينات. وفي غياب توافق آراء بشأن المقترحات الأخيرة المتعلقة بإنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية تبقى المبادرات الرئيسية الجارية في هذا المجال هي إدخال بنود العمل الجماعي في قضايا السندات الفردية ووضع قواعد سلوك طوعية من جانب الدائنين الخاصين والمديونين السياديين بدعم من المؤسسات المالية الدولية.

٥١ - على الرغم من أنه لا يوجد حتى الآن معيار موحد، فإن معظم قضايا السندات السيادية الدولية في السوق البازغة بموجب قانون نيويورك تشمل بنود العمل الجماعي. ولا يوجد حتى الآن أي دليل يؤكد المخاوف الأولية من أن إدراج بنود العمل الجماعي في قضايا السندات قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض. وعلى أي حال، لن يحدث التأثير الكامل على إعادة الهيكلة بصورة أكثر فاعلية إلا عندما تدرج بنود العمل الجماعي في كامل رصيد الأوراق المالية غير المسددة.

٥٢ - وكذلك فإن اللجنة الدولية لشؤون النقد والمالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة البلدان السبعة شجعت المدينين السياديين والدائنين الخاصين على مواصلة عملهم في وضع مدونة طوعية لقواعد السلوك، يمكن أن تمثل إطارا شاملا غير مفروض بموجب القانون لمعالجة مشاكل خدمة الديون المحتملة مع الاحتفاظ إلى أوسع مدى ممكن بالترتيبات التعاقدية[٣٩]. وأنشأت بلدان مجموعة العشرين فريقا فنيا لإعداد مشروع مدونة سلوك بالتعاون مع ممثلين للقطاع الخاص[٤٠]. والمقصود بهذه المدونة تشجيع الحوار التطوعي

المبكر بين المدينين والدائنين بهدف التوصل إلى سياسة تصحيحية وتدابير مالية للحد من تواتر الأزمات وقسوتها، ولتجنب التعطل وتحقيق تقاسم للعبء أقرب إلى العدل في عملية حل الأزمات. ومن شأن قيام حوار مبكر أيضا أن يؤدي إلى تسريع إعادة تأهيل المدينين واستعادة الوصول إلى الأسواق. وإذا ما أريد لأي آلية تطوعية أن تعمل بصورة فعالة فلا بد من اتخاذ خطوات لكفالة اتخاذ تدابير كافية تضمن المساواة في المعاملة للمدينين الصغار الذين قد لا يكونون قادرين على التفاوض بشكل فعال كالمدينين الكبار في أي آلية تطوعية.

٥٣ - على أي حال، ما دامت البلدان النامية المدعوة للمشاركة في مناقشات مجموعة العشرين هي من بين اقتصادات السوق البازغة الأكبر، فسيكون من الملائم مواصلة النظر في وضع مشروع مدونة، كما هو مطلوب في الفقرتين ٦٢ و ٦٣ من توافق آراء مونتيري، في إطار أكثر تمثيلا، يمكن فيه للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أن تشارك في حوار مفتوح تطوعي جنبا إلى جنب مع ممثلي الدائنين.

٥٤ - وإضافة إلى هذه الإجراءات التي تهدف إلى الحد من عدم اليقين حول الكيفية التي يمكن بها لمدين سيادي في حالة عسر أن يتعامل من دائنيه الخاصين، يتزايد توجيه الاهتمام إلى تصميم صكوك للديون الخارجية تتسم بمزيد من المرونة، وتساعد البلدان المقترضة على استنباط هياكل للديون أكثر مرغوبية. ويمكن لهذه الهياكل أن تشمل أشكالا جديدة من الديون كإصدار مستندات تدخل فيها عناصر الربط بمؤشرات حقيقية، وتطوير أسواق رأسمالية محلية أعمق وأكثر مرونة بحيث تسمح بزيادة إصدار سندات مسماة بالعملة المحلية. واستعمال مؤشرات التضخم بدرجة أكبر من شأنه أن يشجع المشترين على قبول فترات استحقاق أطول. وتستطيع البلدان الأكبر التي تحقق مكاسب من تنوع صادراتها أن تصدر مستندات تربط عائداتها بمؤشرات تتعلق بمتغيرات حقيقية وثيقة الصلة بأدائها الاقتصادي (مثل الناتج القومي الإجمالي) مع ربطها بمؤشرات أسعار السلع الأساسية بل وزيادة استعمال طريقة التغطية ضد تقلبات أسعار السلع ستكون ملائمة للبلدان الصغيرة التي تتركز إيراداتها من الصادرات في مجموعة صغيرة من السلع[٤١].

سابعا - معالجة المسائل المنظومية: زيادة التماسك والاتساق في الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية

٥٥ - خلال السنوات الماضية، كما هو مبين في القسم الثاني أعلاه، اتخذ الكثير من البلدان تدابير وسياسات ترمي إلى التقليل من تعرضها للصدمات تتضمن العمل تدريجيا على تحرير الحسابات الرأسمالية وتراكم الاحتياطيات وإدخال أسعار صرف أكثر مرونة، وتغييرات في

الممارسات المتعلقة بإدارة الخصوم، وتقوية المؤسسات المالية المحلية وتنفيذ معايير وقواعد الممارسة الجيدة.

٥٦ - والمراقبة المتعددة الأطراف للسياسات الاقتصادية والمالية الوطنية، وللتطورات في الأسواق العالمية، وخاصة من جانب صندوق النقد الدولي، تمثل الأداة العالمية الرئيسية لتعزيز تماسك سياسات الاقتصاد الكبير الوطنية والاستقرار المالي على الصعيد الوطني، ومن ثم الإسهام في منع الأزمات المالية. ومن المعترف به أن المراقبة يجب ألا تقتصر على المساعدة في تحديد أوجه الخلل والضعف بل يجب أيضا أن تنبه صانعي السياسات والأسواق إلى المشاكل المحتملة، والمبادرة إلى العمل مبكرا.

٥٧ - ومع تعمق التكامل المالي يتزايد تركيز المراقبة على استقرار النظام ككل. ونتيجة لذلك، ثمة إدراك للحاجة إلى زيادة تعزيز المراقبة للبلدان الصناعية الكبرى وأثرها على أسواق رأس المال العالمية. وفي الوقت الحاضر، قد يكون من محاور التركيز الهامة للمراقبة استعادة توازن الاقتصاد الكبير في اقتصاد عالمي بدون أن تتعرض جوانب النمو في البلدان النامية للخطر.

٥٨ - وكان من أهم التطورات في المجال التنظيمي منذ الأزمة المالية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ اقتراح لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف بشأن وضع إطار جديد لتحديد الكفاية الرأسمالية يحل محل اتفاق بازل الرأسمالي لعام ١٩٨٨[٤٢]. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أصدرت لجنة بازل آخر مقترحاتها لتعديل المعايير الرأسمالية الدولية. ومن المقرر أن يبدأ نفاذ الاتفاق الجديد في البلدان الأعضاء في مجموعة العشرة بنهاية عام ٢٠٠٦. وكان من رأي بعض المراقبين أن تطبيق الإطار الرأسمالي الجديد والأكثر حساسية للخطر قد يحد من عملية الإقراض الأجنبي للبلدان النامية، وأن يرفع تكاليفه ويزيد من القابلية للتقلب الشديد في الدورات الاقتصادية[٤٣]. واعترفت اللجنة نفسها بأن التحرك نحو اعتماده في المستقبل القريب قد لا يكون من الأولويات الأولى بالنسبة للسلطات الإشرافية في البلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرة من حيث ما هو اللازم لتعزيز إشرافهم . وفي حالات كثيرة، قد يكون من الأهم أولا معالجة أوجه العجز في الإشراف القائم وأطر الكفاية الرأسمالية مع المساعدة المناسبة من المجتمع الدولي. وفي حين اتخذت لجنة بازل خطوات لزيادة الاعتبار لآراء البلدان النامية في هذا المجال، ما دام لا يوجد تمثيل رسمي في لجنة بازل نفسها، وهذه قضايا هامة تنبغي معالجتها قبل أن يصبح الاتفاق الجديد جاهزا للتشغيل.

٥٩ - تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية طويلة الأمد عن توفير الدعم المالي الكافي لمساعدة البلدان على القيام بتعديلات اقتصادية مناسبة بالنسبة إلى مشاكل ميزان المدفوعات.

وقد كان التمويل المتصل بالتجارة أحد المجالات ذات الأولوية. وكما هو مبين في الفقرة ٢٩ أعلاه، يقوم المجتمع الدولي باستكشاف الطرق لتحسين وصول البلدان النامية إلى التمويل التجاري، سيما في فترات الأزمات المالية، وبدعم البلدان التي قد تعاني مؤقتا من قصور في المكاسب نتيجة لتحرير التجارة أو تقلب أسعار السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، بدأ صندوق النقد الدولي العمل بآلية التكامل التجاري للتخفيف من مخاوف البلدان النامية من أن أوضاع ميزان مدفوعاتها قد تقع تحت ضغوط مؤقتة بسبب تزايد المنافسة، وضياع المعاملة التفضيلية في الوصول إلى أسواق التصدير بسبب تحرير التجارة الدولية المتعدد الأطراف، أو تضاؤل أرقام التبادل التجاري نتيجة لتخفيضات في الإعانات الزراعية. وكان أول إجراء في إطار البرنامج زيادة في مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو لباكستان لمواجهة الضغوط على ميزان المدفوعات نتيجة لانتهاء مدة الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس في نهاية عام ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه)[٤٤].

٦٠ - وخلال السنوات الماضية، بُذلت محاولات لاستنباط شكل ما من أشكال التمويل الطارئ يمكن تعبئته بسرعة وعلى نطاق كبير بما فيه الكفاية لتوفير الدعم المالي للبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه أزمات محتملة في حسابات رأس المال. ويواصل صندوق النقد الدولي مناقشاته حول الدور التي يمكن للترتيبات الاحترازية، مع احتمال ربطها بتعزيز المراقبة، أن تؤديه في الحيلولة دون وقوع أزمة في حساب رأس المال وحول الوصول المطلوب لكي يكون لهذا الضمان معنى.

٦١ - واتُخذت خطوات أيضا من أجل زيادة الوضوح فيما يتعلق بقرارات صندوق النقد الدولي للإقراض في حل الأزمات، سيما فيما يتعلق بالحالات التي يكون فيها الوصول الاستثنائي إلى التمويل من الصندوق مناسبا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قام المجلس التنفيذي للصندوق بتقييم التجربة في إطاره الجديد بالنسبة للوصول إلى التمويل، الذي كان يطبق حتى ذلك الحين في القرارات المتعلقة بالأرجنتين والبرازيل، وقرر أن لا يغير معايير الوصول الاستثنائي. واقترح البعض أنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز سياسة ''الإقراض مع وجود متأخرات'' من خلال استنباط معايير أكثر عملية للحكم على امتثال البلد لشرط المحاولة بنية صادقة لحل مشكلة متأخراته للدائنين الخاصين.

٦٢ - وكانت هناك أيضا مقترحات هامة من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، مثل مبادرة مجموعة ريو، تهدف إلى فحص مسألة التبني العاجل لآليات تمويل مرنة وابتكارية من أجل زيادة الاستثمارات العامة والخاصة[٤٥].

٦٣ - ووفقا للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٨، نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أثناء دورته الموضوعية عام ٢٠٠٤، في تقرير الأمين العام عن الاجتماع الحادي عشر لفريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية (E/2004/51)، المعقود في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي تضمن عددا من الاقتراحات تتعلق بالإطار المؤسسي لعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وقرر المجلس أن يواصل النظر في المسألة، بما في ذلك النظر في حل مقترح، في دورته المستأنفة، ومن المؤمل التوصل إلى اتفاق في هذا الموضوع الهام، الذي كان محل اهتمام في توافق آراء مونتيري وفي تقارير سابقة للأمين العام.

٦٤ - ويتزايد الاعتراف بأن هياكل الإدارة المالية الدولية يجب أن تتطور بحيث توسع وتعزز مشاركة البلدان النامية، مع الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقال، في صنع القرار ووضع المعايير على صعيد الاقتصاد الدولي. وعلى أي حال، ما دام لم تتم بعد تعبئة الإرادة السياسية لمعالجة هذه المسألة الهامة بصورة شاملة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل البحث عن حلول مقبولة يمكن أن تفضي إلى نجاحات ممكنة في هذا المجال. وريثما يتم ذلك، ينبغي للدول النامية أن تحاول الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص المتاحة، بما في ذلك الاستفادة بدرجة أكبر من التجمعات الإقليمية، لكي تزيد مشاركتها في الرأي والتأثير في جدول الأعمال الدولي في مجال السياسات.

ثامنا - المثابرة على العمل

٦٥ - تصور توافق آراء مونتيري الحاجة إلى بناء حلف عالمي من أجل التنمية. ومن هنا، أكد جميع أصحاب المصلحة في عملية مونتيري من جديد التزامهم بالمثابرة على العمل وطنيا وإقليميا ودوليا، وبكفالة المتابعة الملائمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٦٦ - وعقدت الجمعية العامة أول حوار رفيع المستوى لتمويل التنمية في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ركز على تقييم تنفيذ توافق آراء مونتيري. وشارك في هذا الحوار أكثر من ١٩٠ حكومة، كثير منها على المستوى الوزاري، إلى جانب ٣٥ منظمة حكومية دولية، بعضها ممثل بأكبر مسؤوليها، وممثلون عديدون من قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة يلقي فيها كل من رئيس البنك الدولي ومدير إدارة صندوق النقد الدولي كلمة أمام الجمعية العامة. وكذلك ألقى وكيل المدير الإداري لمنظمة التجارة العالمية كلمة في

الجمعية العامة في هذه المناسبة، إلى جانب كبار المسؤولين من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الإقليمية. وتضمنت النتيجة التي انتهى إليها الحوار، مجسدة في موجز أعده رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية (A/58/555 و Add.1 و 2) عددا من التوصيات للسير قدما في تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٦٧ - وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا استثنائيا رفيع المستوى مع المؤسسات الدولية للتجارة والتمويل وذلك في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حول الموضوع العام الشامل ''التماسك والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري''. وشهد هذا الاجتماع للمرة الأولى مشاركة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على المستوى الحكومي الدولي، يمثله رئيس مجلس التجارة والتنمية. ودارت قبل الاجتماع مشاورات داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين أعضاء مكتب المجلس وإدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وجرت اجتماعات مع المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والمجلس التنفيذي للبنك الدولي. واجتمع رئيس المجلس أيضا مع رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومع رئيس مجلس التجارة والتنمية. وتحضيرا للاجتماع، عقدت جلسات استماع لممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال. والموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/59/92-E/2003/73 و Add.1 و 2) غطى جميع الآراء التي أعرب عنها في البيانات العامة والمناقشات الموضوعية في اجتماعات المائدة المستديرة الستة التي عقدت أثناء الاجتماع.

٦٨ - وفي الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤، نظر المجلس في موجز الرئيس ودخل في مشاورات حول مشروع قرار بشأن أنشطة المتابعة، وحول الحاجة إلى مقررات مبكرة حول تركيز الاجتماعات الرفيعة المستوى في المستقبل على قضايا محددة، في إطار النهج الشمولي المتكامل لتوافق آراء مونتيري. ومن المرجو أن يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة المهمة، وعموما، حول ضرورة توحيد وتقوية الآليات الحكومية الدولية التي أقيمت لمتابعة توافق آراء مونتيري.

٦٩ - تم إقرار توافق آراء مونتيري وعناصره المختلفة وأدرج للتطبيق في برنامج عمل العديد من الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وكيانات الأعمال والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والدولي، وبذلك أسهمت في تنفيذ توافق الآراء. فعلى سبيل المثال، اعتمدت قمة مجموعة الثمانية المعقودة في سي أيلند، جورجيا، بالولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، خطة عمل بعنوان ''تطبيق قوة روح تنظيم الأعمال للقضاء على الفقر''. وعلى سبيل المتابعة سيعقد مؤتمر في خريف عام ٢٠٠٤

لإبراز ونشر أفضل الممارسات في نهج القطاع الخاص هذا إزاء التنمية. وثمة مثال آخر هو اجتماع لجنة المساعدة الإنمائية المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ والذي تناول المجالات الرئيسية لتوافق آراء مونتيري المتعلقة بتصميم وعمل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر على الأصعدة الوطنية.

٧٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، قامت منظمتان رئيسيتان لقطاع الأعمال مشتركتان في عملية مونتيري، ومجلس الأعمال للأمم المتحدة وغرفة التجارة الدولية، بتنظيم حلقة عمل في نيويورك شارك فيها ممثلون كبار من القطاعين الخاص والعام، لاستعراض أوجه القصور الباقية في توفير المعلومات للمستثمرين الخاصين والمبادرات القائمة للوصول إلى المعلومات واستنباط أفكار جديدة. ودعا الاجتماع إلى التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام لتحسين الاستفادة من التكنولوجيا والإنترنت للحوار بين القطاعين ونشر المعلومات ومن أجل الاستثمار في بناء القدرات في الهياكل الأساسية للمعلومات في البلدان النامية. ونظر الاجتماع أيضا في مبادرات للحد من المخاطر التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية. وسلط الضوء على عمل فريق الخبراء المعني بتمويل الهياكل الأساسية الذي بدأ في مؤتمر مونتيري لتيسير الحوار بين القطاعين الخاص والعام بشأن نهج واعدة لتقاسم المخاطر ودعا إلى زيادة المشاركة في هذه المبادرة.

٧١ - وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٠/٥٨، شرع مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم سلسلة من المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول مختلف فصول توافق آراء مونتيري لدراسة القضايا المتصلة بتعبئة الموارد لتمويل التنمية واستئصال شأفة الفقر والترويج لأفضل الممارسات وتبادل المعلومات عن تنفيذ الالتزامات التي أعلنت والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مونتيري. وستقدم النتائج الأولوية لهذه المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين في حينها للحوار المقبل الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، يقوم مكتب تمويل التنمية مباشرة بتنسيق المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال بناء قطاع تمويل جامع من أجل التنمية، وفي مجال الدين السيادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وطلب مكتب تمويل التنمية من المنتدى الاقتصادي العالمي أن يجري سلسلة من المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول فهم الكيفية التي يمكن بها للشراكات بين القطاعين الخاص والعام أن تحسن فاعلية المساعدة الإنمائية ووصولها إلى المحتاجين إليها، وحول تحسين المناخ للاستثمارات الخاصة عن طريق التأثير على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات المعونة لحفز الاستثمارات الخاصة، وعن طريق الوصول ببناء القدرات في مجال الإدارة المالية إلى المستوى المطلوب. وكذلك، أدرجت في البرنامج أيضا مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين

تنسقها هيئة القواعد الجديدة للتحالف العالمي من أجل التمويل في موضوع تحسين العملية والنتيجة في إصلاح بنية النظام المالي العالمي.

٧٢ - وكانت اللجان الإقليمية تعمل بنشاط، متعاونة مع أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين، بما في ذلك المصارف الإنمائية الإقليمية، في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنظيم حلقة دراسية في السياسات وزارية المستوى حول التنافسية والنمو كجزء من الدورة التاسعة والخمسين للجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٤. ونفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ مشروعا في مجال بناء القدرة فيما يتعلق بإدارة الديون الخارجية في عصر العولمة السريعة، بدعم تمويلي من جمهورية كوريا، تضمن حلقة عمل إقليمية عُقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٤، تلتها أربع حلقات عمل وطنية. وفي الدورة الثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظرت اللجنة في آليات ابتكارية لتعزيز التحالفات بين القطاعين الخاص والعام من أجل تحسين الهياكل الأساسية. ونظر اجتماع وزراء المالية والتنمية والتخطيط الاقتصادي الأفارقة، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٤، في العمل المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستعراض المتبادل لفاعلية التنمية، وركز الاجتماع على نوعية المعونة وكميتها، وتماسك السياسات وتخفيف عبء الديون، والتجارة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى التطبيق العملي لمبدأ المساءلة المتبادلة. وتصدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لقضايا الدين والاستثمار، بما في ذلك إجراء استقصاءات للمؤسسات بمشاركة الاستثمار المباشر الأجنبي في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية، وإنشاء قاعدة بيانات للاستثمار المباشر الأجنبي في خمسة من البلدان الثلاثة عشرة الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[٤٦].

٧٣ - وقام مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم سلسلة من المناقشات غير الرسمية وأحداث خاصة، كما هو مطلوب في القرار ٢٣٠/٥٨. فعلى سبيل المثال، نُظم في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ فريق رفيع المستوى معني باستنباط نُهُج ابتكارية لتمويل التنمية، في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو. وحضر ذلك الحدث رئيس البرازيل ووزراء من عدة بلدان، كما حضره الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للأونكتاد وترأسه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكجزء من المشروع المشترك بين اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عُقدت حلقة دراسية رفيعة المستوى في موضوع ترتيبات التمويل الإقليمية في نيويورك في يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بدعم من مؤسسة فورد، بمناسبة انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٤ - وفي أعقاب الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن تمويل التنمية، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٢٣٠، أن تعقد الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية عام ٢٠٠٥ على المستوى الوزاري، أما القرار بشأن توقيت الحوار بالضبط فسوف تتخذه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، واضعة في اعتبارها الحدث الرئيسي الذي قررت عقده أيضا كاستهلال لدورتها الستين. وسوف تقوم الأمانة العامة بإعداد تقرير عن حالة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية كمساهمة من طرفها في المناقشات التي ستدور عام ٢٠٠٥. وفي هذا السياق، سيكون من المهم أن تظل نصب العين الفقرة ٧٣ من توافق آراء مونتيري، التي تطلب وضع الطرائق لـ ''مؤتمر متابعة دولي لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري'' سيتخذ قرار بشأنه في موعد لايتجاوز عام ٢٠٠٥.

الحواشي

(١) انظر: البنك الدولي ، تقرير الرصد العالمي لسنة ٢٠٠٤، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقرير شؤون الحكم لسنة ٢٠٠٤ (في طور الإعداد).

(٢) انظر A/59/203، الفقرات ٢٨-٣١.

(٣) انظر الاجتماع الخامس لفريق الشخصيات البارزة لآلية النظراء الأفارقة الاستعراضية، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، البلاغ (www.nepad.org).

(٤) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لسنة ٢٠٠٤.

(٥) تشير منظمة العمل الدولية، في منشورها، الاتجاهات العالمية لتهيئة فرص العمل للشباب لسنة ٢٠٠٤، إلى أنه بينما يمثل الشباب نسبة ٢٥ في المائة من القوة العاملة وسط السكان في المجموعات العمرية التي تتراوح بين ١٥ و ٦٤ سنة، فقد كانوا يشكلون، في عام ٢٠٠٣، نسبة تصل إلى ٤٧ في المائة من مجموع عدد المتعطلين عن العمل البالغ ١٨٦ مليون شخص، وإلى أن الشباب يشكلون زهاء ١٣٠ مليون فرد من مجموع العاملين الفقراء في العالم البالغ ٥٥٠ مليون، لكنهم عاجزون عن رفع مستويات دخلهم الشخصي ودخل أسرهم فوق مستويات خط الفقر الذي يعادل دولارا أمريكيا واحدا في اليوم.

(٦) للاطلاع على مناقشة مفصلة، انظر اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، عولمة منصفة: تهيئة الفرص للجميع، (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤).

(٧) انظر TD/L.410، الفقرتان ٨ و ٢٤.

(٨) البنك الدولي للتعمير والتنمية/البنك الدولي، القيام بأعمال تجارية في عام ٢٠٠٤: فهم الأنظمة (واشنطن العاصمة).

(٩) انظر http://www.undp.org/cpsd .

(١٠) البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي لسنة ٢٠٠٤، الجزء الثاني، الفصل ٢٤.

(١١) انظر صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي (آذار/مارس ٢٠٠٤).

(١٢) البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي لسنة ٢٠٠٣، الفصل ٧، ''تحويلات العاملين: مصدر مهم ومستقر لتمويل التنمية من الخارج''، وديفيش كابور ''التحويلات: شعار التنمية الجديدة ؟''، ورقة المناقشة رقم ٢٩ لمجموعة الأربع والعشرين (UNCTAD/GDS/MDPB/G24/2004/5).

(١٣) للحصول على عرض تفصيلي لصافي تحويلات الموارد، انظر A/59/218، الجدول ١.

(١٤) المرجع نفسه. كل معاهدة استثمار ثنائية أبرمت في العالم تضم إما بلدا ناميا وإما بلدا من وسط وشرق أوروبا بصفة شريك، في حين أن نحو أربعة أخماس معاهدات منع الازدواج الضريبي المبرمة في العالم تشمل واحدا من هذه البلدان كشريك.

(١٥) انظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي لسنة ٢٠٠٤: السياسات والإجراءات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنواتج ذات الصلة (ورقة معلومات أساسية، واشنطن العاصمة، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) (DC2004-0006/Add.1).

(١٦) جرى التأكيد على ذلك في الدورة الحادية عشرة التي اختتمت مؤخرا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD XI) في ساو باولو؛ انظر TD/410.

(١٧) انظر ''التقرير الأولي لمؤتمر قمة قيادات الاتفاق العالمي'' (http://www.unglobalcompact.org).

(١٨) البيان الوزاري الصادر في كانكون (WT/MIN(03)W/24).

(١٩) انظر منظمة التجارة العالمية، برنامج عمل الدوحة: القرار الذي اعتمده المجلس العام في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (WT/L/579).

(٢٠) منظمة التجارة العالمية، الجماعات الأوروبية – شروط منح أفضليات تعريفية للبلدان النامية (WT/DS246//R و WT/DS246/AB/R).

(٢١) الدعم المقدم من الولايات المتحدة للقطن المنتج في شمال البلاد – رسالة من رئيس الفريق، شكوى مقدمة من البرازيل (WT/DS267/16).

(٢٢) وثيقة لمنظمة التجارة العالمية (WT/DS266.

(٢٣) منظمة التجارة العالمية، ''الولايات المتحدة — تحديد الواجب التعويضي النهائي فيما يتعلق بواردات معينة من الأخشاب الطرية من كندا'' [وقوانين الولايات المتحدة] (WT/DS257/AB/R).

(٢٤) طلب بعض البلدان النامية عقد اجتماع طارئ لمجلس منظمة التجارة العالمية بشأن تجارة البضائع لمعالجة هذه المسألة؛ انظر البيان الصحفي رقم ٢٨٤ لمنظمة التجارة العالمية، المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٢٥) منظمة التجارة العالمية، ''الخارطة المتغيرة لاتفاقات التجارة الإقليمية'' (جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣).

(٢٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ''زيادة متواضعة في المعونة الإنمائية في عام ٢٠٠٣'' (http://www.oecd.org).

(٢٧) المرجع السابق، صفحة ٢. ورد في التقرير أن من المتوقع أن تتجاوز الدول الأعضاء الهدف المتمثل في زيادتها بشكل جماعي لمتوسط المساعدة الإنمائية الرسمية من نسبة ٠,٣٣ في ا لمائة إلى نسبة ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ وأن تصل هذه النسبة إلى ٠,٤٢ في المائة. وأوضح عدد من الدول أن لهم أهدافا تتمثل في بلوغ نسبة ٠,٧ في المائة. وفي مونتيري، تعهدت الولايات المتحدة أيضا برفع المساعد الإنمائية الرسمية بمقدار ٥ بلايين في السنة بحلول عام ٢٠٠٦، أي بزيادة قدرها ٥٠ في المائة في المساعدة الإنمائية الأساسية، وذلك من خلال فتح حساب تحدي الألفية (MCA) ، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أجاز الكونغرس القانون المتعلق بمؤسسة تحدي الألفية (MCC)، واختار في أيار/مايو ١٦ بلدا كبلدان يتوقع أن تتلقى مساعدة من حساب تحدي الألفية، وهي أرمينيا، وبنن، وبوليفيا، وجورجيا، والرأس الأخضر، وسري لانكا، والسنغال، وغانا، وفانواتو، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومنغوليا، وموزامبيق، ونيكاراغوا، وهندوراس.

(٢٨) أكدت المائدة المستديرة من جديد أنه يتعين على البلدان أن تدير مواردها من أجل تحقيق النتائج الإنمائية، ويتعين على الوكالات الإنمائية أن تعطي الأولوية العليا إلى تعزيز قدرة البلدان المتلقية؛ انظر البنك الدولي، مركز ديف نيوز الإعلامي، ''ضبط بؤرة التركيز على النتائج''، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٩) انظر لجنة الجماعات الأوروبية، ''رسالة من اللجنة إلى المجلس والبرلمان الأوروبي : ترجمة توافق آراء مونتيري إلى عمل: مساهمة من الاتحاد الأوروبي'' (براسل، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤).

(٣٠) المملكة المتحدة أيضا أنشأت لجنة لأفريقيا لدراسة الطرق التي يمكن بها تحسين احتمالات أفريقيا جنوب الصحراء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. انظر أيضا www.fid.gov.uk/news/files/pr-africacomm2July04.asp.

(٣١) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بيان لجنة التنمية (واشنطن العاصمة، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، الفقرة ٧.

(٣٢) للاطلاع على معلومات تفصيلية، انظر A/59/219 .

(٣٣) في ٢٠٠٤، بلغت إثيوبيا والسنغال وغانا وغيانا والنيجر ونيكاراغوا نقطة الإكمال.

(٣٤) هناك ١٥ بلدا على الأقل من البلدان المنخفضة الدخل غير المؤهلة لتخفيف عبء الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت نسبة الدين إلى الصادرات فيها خلال ٢٠٠٠– ٢٠٠٢ تزيد على ١٥٠ في المائة. أي النسبة التي تعتبر محمولة بموجب المبادرة ؛ انظر A/59/219.

(٣٥) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. تم الاتفاق على نهج إيفيان بين البلدان الدائنة التي تشارك عادة في مفاوضات نادي باريس بشأن التطبيق على البلدان غير المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (http://www.clubdeparis.org/presentation). انظر أيضا صندوق النقد الدولي ''تقرير مرحلي إلى اللجنة الدولية لشؤون النقد والمالية عن حل الأزمات'' القسم الخامس (٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) .

(٣٦) كينيا، أول بلد يجري تقييمه وفقا لنهج إيفيان، فتتلقى تدفقا مقررا وفقا لشروط هوستون فقط لأن ديونها الخارجية اعتبرت محمولة، واتفق مبدئيا على وضع جورجيا في الاعتبار ومن المتوقع أيضا أن تعامل كل من الأرجنتين ونيجيريا وفقا لنهج إيفيان.

(٣٧) انظر الكلمة التي ألقاها وزير المالية في الحلقة الدراسية عن موضوع ''الفقر والعولمة: تمويل التنمية''، المجلس البابوي للعدل والسلام، مدينة الفاتيكان، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٣٨) صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية للتنمية، القدرة على تحمل الديون في البلدان المنخفضة الدخل: مقترح من أجل إطار عملي وآثار السياسات (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤).

(٣٩) بيان صحفي رقم ٨٤/٤ (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) لصندوق النقد الدولي؛ وبيان وزراء مالية مجموعة السبعة ومحافظي البنك المركزي (Boca Raton, FL,USA، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤) (www.g7.utotoronto.ca/finance).

(٤٠) صندوق النقد الدولي، تقرير مرحلي إلى اللجنة الدولية للنقد والمالية عن حل الأزمات (واشنطن العاصمة، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٤١) نوقش العديد من هذه المقترحات في ورقة مناقشة لصندوق النقد الدولي بعنوان ''هيكلة الديون السيادية لمنع الأزمات'' (٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤).

(٤٢) انظر، مصرف للتسويات الدولية، Base II: International Covergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework ، منشورات لجنة بازل، رقم ١٠٧ (حزيران/يونيه ٢٠٠٤).

(٤٣) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٣، الجزء الثاني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.C.D.).

(٤٤) تلقت بنغلاديش لاحقا معاملة مماثلة.

(٤٥) انظر نتائج القمة السابعة عشرة لمجموعة ريو، توافق آراء كوسكو، كوسكو، بيرو، ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ والقمة الأيبيرية الأمريكية الثالثة عشرة، سانتا كروز دو لاسييرا، بوليفيا، ١٤ و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(٤٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة المتابعة الجارية والمعتزمة من جانب اللجان الإقليمية، انظر www.un.org/esa/ffd/ffdregionalcommissiom.htm.

الجدول ١

تدفق التمويل الخاص إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات في مرحلة انتقال، ١٩٩٣-٢٠٠٣

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	المتوسط						
	١٩٩٧-١٩٩٣	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الاقتصادات النامية							
المجموع	**١٦٣,١**	**٤٧,٢**	**٦٦,٢**	**٣٠,٤**	**٢,٧**	**٢٠,٥**	**٩٢,٥**
منه							
صافي الاستثمار المباشر	٨٧,٨	١٣٠,٢	١٤٥,٧	١٤٩,٨	١٦٤,١	١١٢,٨	١٠٢,٦
صافي حافظة الاستثمار	٦٨,٠	٢٦,٤	٦٨,٢	٩,٦	-٩٠,٨	-٩١,٧	-٧٥,٨
صافي الاستثمارات الأخرى[أ]	٧,٣	-١٠٩,٥	-١٤٧,٧	-١٢٩,١	-٧٠,٧	-٠,٦	٦٥,٧
الاقتصادات الانتقالية							
المجموع	١٣,٥	٣٠,٢	٢٠,٤	١١,٨	١٧,٩	٢٦,٥	٣٨,٧
منه:							
صافي الاستثمار المباشر	١١,٢	٢٢,٧	٢٥,٥	٢٥,٢	٢٤,٩	٢٦,٥	١٦,٧
صافي حافظة الاستثمار	٣,٠	١٢,٠	-٢,٢	-٣,٤	-٤,٩	-٦,٩	-١١,٧
صافي الاستثمارات الأخرى(أ)	-٠,٧	-٤,٦	-٢,٩	-٩,٩	-٢,٢	٦,٩	٣٣,٧

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.C.I).

(أ) تشمل الإقراض المصرفي القصير الأجل والطويل الأجل، وقد تشمل بعض التدفقات الرسمية بسبب محدودية البيانات.

الجدول ٢

توقعات أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٦: آخر الإسقاطات

	المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٢ بملايين دولارات الولايات المتحدة	المساعدة الإنمائية الرسمية/ الناتج القومي الإجمالي في ٢٠٠٢ (النسبة المئوية)	الالتزام/ الإعلان/ الافتراض (النسبة المئوية)	سنة الحصول	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٦ بملايين دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٦	المساعدة الإنمائية الرسمية/الناتج القومي الإجمالي في ٢٠٠٦ (النسبة المئوية)	التغير الحقيقي في المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٦ مقارنة مع ٢٠٠٢ (بأسعار ٢٠٠٢ وأسعار الصرف في ٢٠٠٢ [أ] (النسبة المئوية)
النمسا	٥٢٠	٠,٢٦	٠,٣٣	٢٠٠٦	٧٢٨	٠,٣٣	٤٠
			٠,٧				
			(٠,٤٦ بحلول عام (٢٠٠٦				
بلجيكا	١ ٠٧٢	٠,٤٣		٢٠١٠	١ ٢٣٤	٠,٤٦	١٥
الدانمرك	١ ٦٤٣	٠,٩٦	>٠,٧	غير متوفر	١ ٥٣١	٠,٨٣	-٧
فنلندا	٤٦٢	٠,٣٥	٠,٤٤	٢٠٠٧	٥٩٨	٠,٤٢	٢٩
			٠,٥				
			(٠,٧ بحلول عام (٢٠١٢				
فرنسا[ب]	٥ ٤٨٦	٠,٣٨		٢٠٠٧	٧ ٣٧٨	٠,٤٧	٣٤
ألمانيا	٥ ٣٢٤	٠,٢٧	٠,٣٣	٢٠٠٦	٧ ٠٩٩	٠,٣٣	٣٣
اليونان	٢٧٦	٠,٢١	٠,٣٣	٢٠٠٦	٥١٥	٠,٣٣	٨٦
أيرلندا[ب]	٣٩٨	٠,٤٠	٠,٧٠	٢٠٠٧	٦٧١	٠,٦٣	٦٩
إيطاليا	٢ ٣٣٢	٠,٢٠	٠,٣٣	٢٠٠٦	٤ ١٩٥	٠,٣٣	٨٠
لكسمبورغ	١٤٧	٠,٧٧	١	٢٠٠٥	٢٠٦	١,٠٠	٤١
هولندا	٣ ٣٣٨	٠,٨١	٠,٨٠	"تحققت"	٣ ٥٦٦	٠,٨٠	٧
البرتغال	٣٢٣	٠,٢٧	٠,٣٣	٢٠٠٦	٤٢٤	٠,٣٣	٣١
إسبانيا	١ ٧١٢	٠,٢٦	٠,٣٣	٢٠٠٦	٢ ٣٢٨	٠,٣٣	٣٦

	المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٢ بملايين دولارات الولايات المتحدة	المساعدة الإنمائية الرسمية/ الناتج القومي الإجمالي في ٢٠٠٢ (النسبة المئوية)	الالتزام/ الإعلان/ الافتراض (النسبة المئوية)	سنة الحصول	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٦ بملايين دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٢	المساعدة الإنمائية الرسمية/الناتج القومي الإجمالي في ٢٠٠٦ (النسبة المئوية)	التغير الحقيقي في المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٦ مقارنة مع ٢٠٠٢ (بأسعار ٢٠٠٢ وأسعار الصرف في ٢٠٠٢ [أ] (النسبة المئوية)
السويد	١ ٩٩١	٠,٨٣	هدف بعيد المدى بنسبة ١ في المائة (على الأقل ٠,٨٧ بحلول عام (٢٠٠٦)	٢٠٠٦	٢ ٢٤٧	٠,٨٧	١٣
المملكة المتحدة	٤ ٩٢٤	٠,٣١	٠,٤٠	٢٠٠٥	٦ ٩٠٦	٠,٤٠	٤٠
أعضاء الاتحاد الأوربي، المجموع	٩٤٩ ٢٩	٠,٣٥	٠,٣٩	٢٠٠٦	٣٩ ٦٢٧	٠,٤٢	٣٢
أستراليا [ج]	٩٨٩	٠,٢٦	٠,٢٦	٢٠٠٣-٢٠٠٤	١ ٠٨٩	٠,٢٦	١٠
كندا	٢ ٠٠٦	٠,٢٨	زيادة سنوية بنسبة ٨ في المائة حتى عام ٢٠١٠ المستوى المتوسط للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ (١٠,٥ بليون دولار)	٢٠١٠	٢ ٧٣٠	٠,٣٤	٣٦
اليابان	٩ ٢٨٣	٠,٢٣		٢٠٠٦	١٠ ٥٠٠	٠,٢٦	١٣
نيوزيلندا	١٢٢	٠,٢٢			١٥٤	٠,٢٦	٢٧
النرويج	١ ٦٩٦	٠,٨٩	١	٢٠٠٥	٢ ٠٦٧	١,٠٠	٢٢
سويسرا [ب]	٩٣٩	٠,٣٢	٠,٤	٢٠١٠	١ ١٤٣	٠,٣٦	٢٢

	المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٢ بملايين دولارات الولايات المتحدة	المساعدة الإنمائية الرسمية/ الناتج القومي الإجمالي في ٢٠٠٢ (النسبة المئوية)	الالتزام/ الإعلان/ الافتراض (النسبة المئوية)	سنة الحصول	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٦ بملايين دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٢	المساعدة الإنمائية الرسمية/الناتج القومي الإجمالي في ٢٠٠٦ (النسبة المئوية)	التغير الحقيقي في المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٦ مقارنة مع ٢٠٠٢ (بأسعار ٢٠٠٢ وأسعار الصرف في ٢٠٠٢ [أ] (النسبة المئوية)
الولايات المتحدة [د]	١٣ ٢٩٠	٠,١٣	انظر الحاشية (د)		١٩ ٥٣٩	٠,١٧	٤٧
أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، المجموع	**٥٨ ٢٧٤**	**٠,٢٣**			**٧٦ ٨٤٩**	**٠,٢٩**	**٣٢**

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٣، مجلة لجنة المساعدة الإنمائية، المجلد ٥، العدد الأول (٢٠٠٤)

(أ) يفترض متوسط نمو حقيقي في الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢ في المائة (٣ في المائة لكندا، ٤ في المائة لليونان، وصفر لليابان) من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦.

(ب) نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لعام ٢٠٠٦ مستكملة بين ٢٠٠٢ والسنة المستهدفة للحصول عليها.

(ج) تقدر نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي بـ ٠,٢٦ في المائة في ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وكحجم للمعونة محدد في الميزانيات السنوية، يتخذ نفس النسبة في السنوات المقبلة.

(د) يُفترض، لعام ٢٠٠٦، مبلغا إضافيا قدره ٥ بلايين دولا من حساب التحدي للألفية، و٢ بليون دولا من خطة الطوارئ للتخفيف من وطأة الإيدز،وإنفاق مرحل من إضافات تكميلية لإعادة إعمار العراق وأفغانستان و٢ في المائة سنويا للتضخم في قيمة الدولار الأمريكي لامتصاص التضخم في الأسعار من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٢.